

مكة

عبدالهادي الصالح

استقلالية مؤسسات

الإفتاء الديني



بعد رحيل شيخ الأزهر د. محمد طنطاوي، رحمه الله تعالى، فتح باب التكهنات حول من سيصدر له مرسوم رئاسي لتعيينه خلفا له ليتبوأ هذه المكاتب التي توازي المكانة الدينية الكبيرة والتاريخية للأزهر الشريف الذي ينظر إليه المسلمون كمصدر هام ورئيسي للإفتاء والتوجيه الديني في العالم الإسلامي. وفي ذات الوقت لا يزال الاشتباك الفقهي والجدل السياسي محتدما حول مدى استقلالية هذا المنصب الديني الرفيع وتحرره من الضغوطات والتوجيهات السياسية، ومدى قدرته على التخلص من الهوى الشخصي وإرهاصات رغبات المجتمعين المحلي والعالمي، فهناك قضايا كثيرة مثارة بين هذا التوصيف وخضوع الأزهر لها وما بين تقبله كاجتهاد علماني مستنطب من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن ذلك كما قيل: إباحته للمعاملات الربوية - منع النقاب في المعاهد الأزهرية - حق المسؤولين الفرنسيين في إصدار قانون يحظر ارتداء الحجاب في مدارسهم ومؤسساتهم الحكومية - مصافحته للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في نيويورك 2008 وإقالته لرئيس لجنة الفتوى بسبب ما قيل إنه صرح بوجود قتال الأميركيين إبان دخولهم العراق 2003... الخ.

وعودة إلى التاريخ، فإن الأزهر كان مستقلا إبان العهد المملوكي والعثماني وكان له دور كبير في قيادة الجماهير والدفاع عنهم وحتى عزل الولاة والسلاطين وإسداء النصيح للحاكم ومراقبته وتقويمه وحتى خلعها عندما يفقد شروط المنصب، وكان علماء الأزهر يعتبرون صفوة المجتمع، وكان العثمانيون لا يتدخلون في الشؤون المالية والعلمية للأزهر وترك منصب شيخ الأزهر للعلماء المصريين أنفسهم، وقد فطن السلطان العثماني محمد علي إلى قوتهم فعمل على تهميش دور الأزهر وإحداث شرخ في استقلاليتها، مثلما عمل نابليون في مصر 1798 على احتواء المؤسسات الدينية المصرية واستخدامها لمصلحة السلطة (انظر التفاصيل موقع مركز الميزاني للدراسات التاريخية). والواقع تاريخيا أن زعماء وقادة الاجتهاد الإسلامي كانوا محل أنظار الخلفاء والسلاطين منذ عهود أئمة أهل بيت النبوة الذين تعرضوا للضغوطات والسجن والإغتيال من قبل السلطات بسبب استقلاليتهم وامتناعهم عن إعطاء الغطاء الشرعي لهم بالإقرار أو الإفتاء وكذلك أرباب المذاهب الإسلامية الأربعة الذين تعرضوا كذلك للسجن والضرب والقهر لذات الأسباب، وحتى في عصرنا الحاضر عندما عمل شاه إيران محاولات عديدة لاحتواء مراجع التقليد والاجتهاد فكان مصيره الثورة الإسلامية الإيرانية 1978. وفي العراق عمل البعثيون بزعماء المفقور صدام حسين لذات الهدف فقد حاصروا منزل المرجع الكبير الراحل آية الله السيد محسن الحكيم حتى توفاه الله تعالى ومن بعده إعدام الشهيد السيد محمد باقر الصدر الذي أصدر فتاواه بحرية الانتماء إلى حزب البعث وأصدر مؤلفات يفضح فيها الأفكار الشيوعية والرأسمالية وكذلك اغتيال الشهيد السيد محمد الصدر ومحاصرة ومراقبة آية الله السيد الخوئي الذي حرم شراء البضائع الكويتية المسروقة إبان الغزو البعثي 1991.

وفي ذلك نجد أن الاستقلال المالي والعلمي والمواصفات الشخصية التي يعبر عنها فقها «بالعدالة» هي ركائز استقلالية المؤسسة الدينية المرجعية، وهذا ما توافر لهذه المؤسسات وعلمائها الأجلاء عبر الترخيص الشرعي بتسلمهم الحقوق الشرعية ومن أهمها «الخمس»، ففي الوقت الذي يحاول البعض أن يعيب عليهم هذه الشهيرة نجدها هي نقطة القوة في هذه الاستقلالية بعد التقوى التي هي أساس شروط الاجتهاد الإسلامي.

ولذلك فإنه حفظا لدور الأزهر الشريف وصونا لسلامة وبقاؤه مرجعيته الدينية لابد أن يكون مستقلا في جوانبه المالية والعلمية وفي ذلك فخر وعز للدولة التي تتشرف باحتضانه وحمايته ضد أي تأثير مخل بموضوعيته الدينية، فالعلماء هم ورتة الأبناء كما قيل.

a.alsalheh@yahoo.com



الربيع

مخلد الشمري

قول على قول!

يقال انه في حياة كل انسان لحظة يُخْتَبَر فيها معدنه، فكم هي سعادة هذا الانسان الذي يجتاز هذا الاختبار ممتلكا شهادة تقول إنه «طاهر» المعدن. ويقال ايضا ان ربط القضايا المنطقية بالقضايا اللامنتطقية يؤدي دائما الى نتائج غير منطقية وهذا القول يشابه ما نعانیه في الكويت هذه الأيام. أحب ان اقول إنه لا احد يستطيع تصور المدى الذي يمكن ان تصل اليه قسوة الكلمة، ما عليكم معرفته هو كم كاتب او صحافي او اعلامي قتل او ذبح او خطف او اختفى فقط لأنه كتب أو كشف الحقيقة او حاول ذلك، وكما عليكم مشاهدة ومراقبة هؤلاء الكتاب او الصحافيين او الاعلاميين الذين يشوهون ويطمسون ويزورون الحقيقة ومن ثم قبض فتات الكعكة من سارقي الاوطان والحق والحقيقة والحرية!

من احلى واعظم ما قاله احدهم هو ان كل هؤلاء البشر الذين يتبعضون اليوم السلع ويقتنونها بكل راحة وسهولة لانهم يمتلكون المال عليهم تذكر بشر آخرين استغل ويستغل اصحاب الاعمال والمصانع، فقرهم وعوزهم عبر تشغيلهم ساعات طويلة وبظروف عمل اقرب الى العقوبة مقابل اجور زهيدة واقرب الى اللاشيء، وهم من يصنعون بأيديهم ويعرقهم وجههم اغلب السلع التي نشاهدها في مراكز التسوق في كل مكان.

واخيرا يؤسفني ان اقول ان وصف - حوار الطرشان - هو «أخف» ما يمكننا توصيف ساحة الفوضى والغرائب والعجائب التي ما بعدها غرائب وعجائب والمسماة بالساحة المحلية الكويتية سواء كانت سياسية او اجتماعية او رياضية او نقابية، او طلابية.

Mike14806@hotmail.com

الحرف 29

ذعار الرشيدى

استجواب 'سحب الجناسي' وتوني بلير يقرأ 2035



بعد أن رتبت الحكومة أمور بيتها من الداخل بالإضافة إلى بيان التهديد بسحب «الجناسي» الذي أصدرته الأسبوع الماضي وأوكلت إلى ماكيناتها الإعلامية الترويج لتهديدها، أصبحت مستعدة وبشكل كامل للدخول إلى معركة الاستجواب غدا.

أطراف في الحكومة وليست الحكومة «كاملة» هي التي أطلقت التهديد بسحب «الجناسي» كجزء من تكتيك سانج لمواجهة استجواب مستحق لوزير إعلامها وهو الاستجواب الذي ليس من حق أحد التعليق عليه جزئيا إلا بعد الاستماع إلى محاور المستجوب ودفاع الوزير في جلسة الاستجواب.

«التهديد بسحب الجناسي» دفعت به أجنحة من داخل الحكومة، في ظل وجود جناح رفض تماما الزج بهذا التهديد في لعبة الاستجواب، الجناح الراض لهذا التهديد «الرخيص» كان هو ذات الجناح الذي كان قد قرر قبل أسبوعين وعبر مؤيديه من النواب رفع الغطاء عن الوزير العبدالله، ولكن مع فرض الحكومة لتكتيك «سحب الجناسي» في بيان على لسان وزيرها الروضان عاد الجناح الراض لهذا الأسلوب وأعاد الغطاء على الوزير العبدالله، لتضع بذلك الحكومة في بطنها «بطيخة صافية» بعد أن ضمننت الحكومة اتفاقا كاملا بين أجنحتها والنواب المؤيدين لأجندتها لمواجهة الاستجواب، وهو ما يعني أن الحكومة ستدخل جلسة الاستجواب بأغلبية نيابية مريحة، وسيم بردا وسلاما كالاستجابات الأربعة السابقة.

الحكومة ذاتها التي اختلفت أجنحتها واتفقت على الاستجواب وطريقة التعامل معه ستستقبل اليوم إعلان رئيس الوزراء السابق توني بلير لتقريره عن الوضع المالي للكويت حتى 2035، السيد توني بلير الذي يواجه أحد أعضاء شركته الاستشارية التي تعمل لصالح حكومتها تهما في أميركا حول قضايا رشاشي وتلاعب مالي، كما يواجه 3 نواب من حزبه تهما جنائية بخصوص فضيحة نفقات البرلمانين البريطانيين، هو ذاته الشخص الذي سيقم لنا الوضع المالي حتى العام 2035.

الله يهدي حكومتنا إلى ما فيه صلاح الأمة والعباد فالسيد توني بلير «ما سنع لا شركته ولا حزبه، تبونه يسنع وضعنا المالي؟!».

Waha2waha@hotmail.com

جبرائيل

سامي الخرافي



من أمن العقوبة أساء الأدب؟

تعتبر القوانين العمود الفقري لفرض هبة الدولة على الجميع، وهي التي تنظم حركة المجتمع، ويعتقد البعض أن كسر القوانين نوعا من الشجاعة والتحدى، فنراه يتجاوز القوانين ويستهنئ بكل النظم واللوائح، لذا يجب على جميع وزارات الدولة تفعيل القوانين لديها بشكل جدي لإعادة هبة الدولة، وساعرض هنا بعض السلبيات التي نأمل القضاء عليها لو طبقتنا القانون ومنها:

منظر السيارات وهي تسير في حارة الأمان بسرعة عالية، دون وجود رادع فعلي وقانوني يقضي على هذه الظاهرة.

سير الشاحنات في جميع الحارات دون مراعاة قوانين المرور التي تشدد على ضرورة سيرها في حارة اليمن فقط!

التدخين في الأماكن المغلقة دون مراعاة لصحة الآخرين، في حين لو نظرنا إلى الدول الأوروبية فإن هناك عقوبة مشددة على من ينتهك هذا القانون، والغريب في الأمر أن اخواننا المواطنين يلتزمون بتطبيق القانون في الخارج ويتعمدون انتهاكه في الداخل!

انتشار ظاهرة سرقة المكالمات الدولية دون وجود رادع يقضي على هذه الظاهرة، مع العلم ان لدى وزارة المواصلة التقنية الحديثة لرصد هذه الظاهرة والقضاء عليها.

هروب الخدم من البيوت بشكل منظم، وتحمل الكليل جميع التبعات القانونية، مع العلم ان هروبهم يتم بتدبير اطراف معينة لها مصلحة في هذا الأمر.

انتشار شقق الدعارة والقمار وبيع الخمر والمسروقات والسحر والشعوذة «مافيا شبه منظمة» خاصة في منطقتي الحساوي وجليب الشيوخ، وسياتي يوم يصعب اجتنائها ما لم يتحرك المسؤولون لتطهير هذه المنطقة.

دخول اشخاص من بعض «الجنسيات الآسيوية» بعد صدور حكم بمنعهم من دخول البلاد نهائيا، من خلال «الجواز المزور»، ويمكن وضع جهاز للجسم في المنافذ يكشف هوية الداخل وبالتالي تنتهي من هذه المشكلة.

تفشي الرشوة (دهان سير) في بعض قطاعات الوزارات لتخليص المعاملات.

قوانين كثيرة تضعها الدولة للمصلحة العامة يتم تفعيلها لفترة محدودة وبعدها لا توجد متابعة جادة مما يؤدي الى عدم التزام بهذه القوانين مثل «وجود الطافية في السيارة، استخدام سماعة الهاتف اثناء القيادة.. الخ».

ظلم بعض شركات التنظيف، وعدم اعطاء العمال رواتبهم، حيث يؤدي ذلك الى تشويه صورة الكويت في الخارج «حقوق الإنسان». سرقة الحديد واغطية المناهيل من قبل فئة معينة من الجنسية الآسيوية من مناطق سكنية دون وجود رقابة مشددة من قبل الجهات المعنية.

ولا شك ان السلبيات السابقة كلها تخضع للعقاب وسلطة القانون، ولكن تجميد القوانين والتغاضي عنها يجعل هذه الامور تزداد وتنتشر، وينعكس ذلك سلبا على مجتمعنا الكويتي، فما نرجوه ان تفعل هذه القوانين وتطبق بحذافيرها ليسود النظام ويعم الأمن والأمان في ربوع الكويت، ولنوقف كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد، لان من أمن العقوبة أساء الأدب. Samy_elkorafy@hotmail.com

بشائر

عبد الوهاب الفهدى

زراعة المخدرات.. حدث في الكويت!



مواطن كويتي يبلغ من العمر 60 عاما مدمن على المخدرات، عاطل، سجين سابق، يقطن في إحدى مناطق محافظة مبارك الكبير، جعل من حديقة منزله وفنائه الداخلي أرضا خصبة لزراعة الماريغوانا - وهي نوع من الحشيش - بمساحة 250 مترا ويبلغ انتاجه في هذه المزرعة نحو 450 شتلة، وعشرات الأكياس تحتوي على نحو 8000 بذرة من الماريغوانا، وفي حوش المنزل صنع حقائق معلقة من أشجار الماريغوانا المجففة تم تعليقها على حوائط المنزل، بالإضافة إلى حوض كبير يحتوي على كميات من أوراق الماريغوانا تم قطعها وتجفيفها وتجهيزها لتسويقها. وانتهج يمارس نشاطه هذا منذ 4 سنوات حيث يقوم في شهر اكتوبر من كل عام بزراعة الماريغوانا ثم ينتظر حصادها في شهر مارس ليتسنى له تجفيفها ثم تسويقها في الكويت.

هذا فحوى الخبر الذي نشرته الصحف الكويتية الأسبوع الماضي مما جعل هذا الحدث حديث الساعة، وتناولته الصحف بشيء من التفصيل. ولنا أن نساءل كمواطنين هل هذه المشكلة تعدت حدود المشكلة وانتقلت لتصبح تحديا لهذا البلد وشعبه ومقدراته يقودها بعض السفهاء والمتعاطين للمخدرات والمتهالكين أم الأمر أكبر وأعقد من ذلك؟

ولم يدفعي الفضول لطرح مثل هذه التساؤلات انما الدافع هو حبي وخوفي على بلدي وعلى كل من يعيش على هذه الأرض الطيبة؟ فالوضع أكبر وأكبر من ان يكون ضبطة تحسب لصالح من قام بها أو لصالح وزارة الداخلية مع خالص شكري وتقديري لجهودهم الطيبة في هذه الضبطة - فالوضع أكبر من ذلك وهذا ما دفعتني للسؤال المذكور آنفا، فهذه محاولات جادة لنشر عادة المخدرات والإدمان والترويج لها في مجتمعنا الكويتي والتساؤل الخطير هو - لماذا هذه المحاولات؟ ولصالح من؟

وفي الحقيقة ان الكويت ودول الخليج العربي بالإضافة الى العراق مستهدفة من المافيا العالمية للمخدرات لكونها تشكل الحدود بها وبشعبها مكروها، اللهم آمين.